التحقيق التمهيدي مع متهم بالقتل بضواحي القنيطرة

شهود أكدوا أنه كان في حالة سكر وهو يطعن الهالك بسلاح أبيض

اعتقلت الضابطة القضائية للدرك الملكي، ضواحي مدينة القنيطرة، متهما بارتكاب جريمة قتل في حق أحد أبناء حيه، بعد خلاف نشب بينهما حول سبب تافه.

ما يزال موضوع البحث التفصيلي. حدث هذا بعد بلاغ تقدم به أحد سكان الدوار، يفيد نبأ وقوع جريمة قتل ذهب ضحيتها أحد أبناء الحي، مؤكدا، في اتصاله الهاتفي مع سرية الدرك الملكي، أن الجاني والهالك ابنا الدوار نفسه.

وانتقلت عناصر الدرك الملكي، مباشرة بعد ذلك، إلى مسرح الجريمة، مع الحرص على إشعار النيابة العامة، والمصالح الطبية المعنية، على أمل إنقاذ الضحية، في حال ما إذا كان ما يزال على قيد الحياة، خصوصا أن العديد من الحالات المشابهة، تكشف أن اتصالات المواطنين بالدرك للتبليغ عن جرائم قتل، غالبا ما تكون غير مبنية على أساس علمي، وتكون مجرد تخمينات، عندما يتعلق الأمر ببعض الجرحى الذين يفقدون وعيهم، ويعتقد هؤلاء المبلغون أنهم لفظوا أنفاسهم الأخيرة، بينما الواقع يكشف أنهم ما يزالوا على قيد الحياة، ومن شأن التعجيل بإسعافهم إنقاذ حياتهم. لكن الأمر كان يتعلق بجريمة قتل حقيقية هذه المرة، وليس مجرد بلاغ، يتضمن معلومات غير دقيقة.

وقام رجال الدرك الملكي بإنجاز محضر معاينة، كما بوشرت تحريات ميدانية في صفوف المواطنين الذين كانوا متجمهرين حول الجثة، والذين أجمعوا على أن الهالك كان دخل في شجار مع المسمى «أ»، وهو ابن دواره، وذلك حول سبب تافه، لم يتمكن أي من السكان من معرفة طبيعته.

وبمزيد من البحث والتحري، تم الاهتداء إلى المكان الذي كان القاتل يختبئ فيه، بعد تحريات مكثفة باشرها أكثر من مخبر وعون سلطة، حيث ألقي القبض عليه، قبل أن يقتاد إلى مخفر السرية، لتعميق البحث معه، حول سبب ارتكابه الجريمة، غير أن الظنين كان في حالة نفسية مضطربة، لم تكن تسمح للمحققين بالحصول على أقواله على خلفية هذه القضية. وكشف المستمع إليهم في محاضر رسمية، من معارف الطرفين، وشهود على الجريمة، أن القاتل كان معروفا بشدة بطشه في الدوار، ولم يكن يتردد في استعمال السلاح الأبيض لتسوية مشاكله مع الخصوم، كما كان مجرد خروجه إلى الشارع، أو المناطق الفلاحية المجاورة، كفيلا بإدخال الرعب والهلع في قلوب الفلاحين وغيرهم، إذ كان القاتل يواجه كل من يصادفه في طريقه بواسطة سيف، ويعتدي على كل من يرفض مده بالمبالغ المالية التي يطلبها، بالضرب والجرح، كما سبق له أن قام بمحاولات قتل متعددة، راح ضحية لها العديد من الأبرياء.

وأوضح الشهود، في معرض تصريحاتهم، أن الظنين شوهد، ليلة الجريمة، يحتسي قنينات خمر عديدة، قبل أن تجمعه الصدفة الغادرة بالقتيل، الذي وجد نفسه مضطرا إلى الدخول معه في شجار، تبودلت خلاله كلمات نابية، قبل أن يسارع المتهم إلى إخراج سكين، ويوجه به طعنات مميتة إلى أنحاء مختلفة من جسد الضحية، ليسقط الأخير الذي ظل يتخبط في دمائه، قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.

وكشف الشهود أن المتهم بدا نادما على ارتكابه الجريمة، كما تردد كثيرا، قبل أن يطلق ساقيه للريح، بعيدا عن الجثة، دون أن يلوي على شيء، كما لو أنها تحولت إلى شبح مخيف يطارده حيثما ذهب، مشيرين إلى أنه كان مصدوما، بشكل كبير، لإدراكه خطورة ما أقدمت عليه يده. وقد خضع الظنين للأبحاث اللازمة، ليعترف للمحققين بالمنسوب إليه، قبل أن يحال على قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة، الذي باشر إجراءات الاستماع إليه، قبل أن يقرر عرضه على المحكمة، التي باشرت جلسات النظر في قضيته. ومن المرتقب أن تصدر في حقه العقوبة السجنية المناسبة، في الأيام أو الأسابيع القليلة المقبلة.

— محمد البودالي (مكتب الرباط)

حوادث

مستجدات في نزاع قضائي حول "ماء الزهر"

داهمت مصالح الأمن، يوم الأحد الماضي، محلا تجاريا بالرباط، في ملك أحد مقدمي التجار، وصادرت منه كميات هامة من منتوج ماء الزهر، قبل أن تقتاد هذه السلع إلى مقر الولاية. حدث هذا بعد شكاية تقدم بها صاحب شركة لماء الزهر، يفيد فيها أنه لاحظ أن هناك من «يستغل» الاسم التجاري لشركته، ويبيع منتوجات مشابهة لمنتوجاته.

وبمجرد ما أن علم الممثل القانوني للشركة التي توزع المنتوج الذي تمت مصادرته، بخبر المصادرة، حتى توجه إلى مقر الولاية، وقابل ضابطا هناك يدعى «جبوج»، أخبره، بعد أن تعرف على هويته، أنه متهم بالتزوير والتقليد، كما أخبره أنه كان بصدد الانتقال إلى منزله لإلقاء القبض عليه، وهو ما دفعه إلى إشهار ملف متكامل لوثائق وشهادات تثبت أن الشركة تشتغل في إطار قانوني، ولها شهادة تثبت أحقيتها في استغلال ذلك الاسم التجاري، مودع لدى مصالح الوزارة الوصية، كما أدلى بوثائق أخرى تكشف أنه مسجل في مصلحة الضرائب، ويسدد مستحقات الضمان الاجتماعي لفائدة العاملين معه في هذه الشركة.

وأطلع الممثل القانوني لشركة «دار بلعامري»، ضابط الشرطة القضائية، على تحريف في الاسم، وصفه محاميه، في شكاية سابقة إلى القضاء، بالزور والتقليد، والأكثر من ذلك كله، أخبره الممثل القانوني للشركة المستهدفة أن هناك بالفعل نزاعا بينه وبين مالك الشركة المشتكية، وأن ملف هذا النزاع كان موضوع بحث وتحقيق لدى الضابطة القضائية للدرك الملكي ببوقنادل، وأن الأخيرة أحالت الملف على النيابة العامة، بمعنى أن القضية معروضة أمام محكمة سلا، ولا يجب أن يتم القفز عليها، واللجوء إلى الشرطة القضائية بالرباط لتسجيل شكاية أخرى، ما دام القضاء بسلا، لم يبت بعد في الملف ذاته، مشيرا إلى أنه كان السباق إلى تحريك الدعوى القضائية ضد الشركة المشتكية، غير أن الضابط المشار إليه، يقول الممثل القانوني للشركة، تغاضى عن ذلك كله، وقرر الاستمرار في إنجاز المسطرة.

وتساءل محمد حنكرار عن السبب في عدم اتباع المسطرة القانونية اللازمة عندما وضع قبل أكثر من سنة شكاية لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، وتم رفضها بدعوى عدم الاختصاص، كما سبق أن أوفد مفوضا قضائيا لتبليغ صاحب الشركة، فلم يتمكن من العثور عليه. وطالب المتحدث نفسه، منافسه، برفع دعوى قضائية ضد وزارة الصناعة، وليس ضده هو، ما دامت هي التي رخصت له، وقبلت بذلك الاسم التجاري. ويشار إلى أن صاحب الشركة المشتكية، يتحجج بأنه «الأقدم في السوق»، غير أن منافسه يؤكد أنه حصل على جميع التراخيص القانونية من المصالح المعنية لاستغلال هذا الاسم التجاري.

وقال حنكرار إنه لمس تحيزا من الضابط المشار إليه إلى الطرف الخصم، مؤكدا أن ذلك تجلى في المعاملة المهينة والاستفزازية، إضافة إلى التهديد بالاعتقال.

م.ب (مكتب الرباط)

احتجاجات أمام محكمة آسفي ضد تماطل قضائي

خاض عمال الشركة الشريفة للمنسوجات بآسفي، أول أمس (الأربعاء)، وقفة احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بآسفي، احتجاجا على ما يشوب ملفاتهم المعروضة على القضاء، من خروقات وانزلاقات قد تؤدي إلى إقبار ملف العمال، حسب بلاغ صادر عن المحتجين، توصلت «الصباح» بنسخة منه.

وطالب المحتجون بإنصافهم، وتعويضهم عن الطرد التعسفي، مع صيانة حقهم في الحياة والعيش الكريم، مدينين، في الآن ذاته، تواطؤ العديد من مسؤولي الشركة.

إلى ذلك، عبر المحتجون عن مفاجأتهم لحكم المحكمة الابتدائية، القاضي بتبرئة أحد المحامين، المتهم، برأيهم، بالتزوير والاحتيال والمشاركة في النصب والاحتيال على المحكمة، وإقحام عمال آخرين في الملف، لا علاقة لهم بالقضية.

وفي هذا السياق أكد «م.خ» (عامل متضرر) أنهم تفاجؤوا بقرار المحكمة، القاضي برفض ضم الملف الجنحي عدد 89/08 إلى الملف الجنحي الجماعي عدد 07/828، الخاص بمدير الشركة ومناديب العمال، نظرا لوحدة الموضوع والأطراف.

وكان عمال الشركة الشريفة للمنسوجات، ضحايا الطرد التعسفي، راسلوا الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف، من أجل النصب وخيانة الأمانة. وطالب العمال المتضررون بمتابعة كل من أخل بواجبه المهني، إضافة إلى المشتكى بهم، أي كل المناديب التابعين لمجموعة من المكاتب النقابية، من أجل خيانة الأمانة، كما أكدوا إخفاء المحاضر التي تشمل الاتفاقية التي أبرموها مع ممثل الشركة.

من جهة أخرى، طالب العمال بالتحقيق مع المدير العام للشركة، بتهمة إخفاء المحاضر، والمحامي الذي رفع دعوى مبنية على الزور، حسب البلاغ، يطالب فيها بتعويضات خيالية، والاحتيال على المحكمة بعد إبلاغها بحقيقة الأمر.

كما طالب العمال الدوائر العليا، بإحالة ملفهم على لجنة تحقيق خاصة، لاتخاذ إجراءات صارمة تجاه المدير العام السابق للشركة المذكورة، الذي ادعى أن جهات نافذة تقف وراء تشريد ما يقارب 300 عائلة، مؤكدين أنهم يعيشون وضعا اجتماعيا مزريا، ويواجهون تماطلا قضائيا.

وفي هذا السياق، أوضح مصدر مطلع، أن المسؤول السابق بالشركة، دلس معطيات وطمس حقائق، متسائلا عن الجهات أو الأشخاص الذين يساهمون في استشراء الفساد الإداري والاقتصادي. وأوضح عامل سابق، أن معاناة ضحايا الطرد التعسفي بهذه الشركة، تفوق كل التصورات، فضلا عن أن أغلب العاملين يعيشون تحت عتبة الفقر، ومنهم من أصيب بالجنون، نتيجة عدم قدرته على استيعاب ما تعرض له من طرد وتشريد، بتواطؤ العديد من الأطراف، فضلا على أن فئة أخرى قضت نحبها، بعد سنوات من انتظار إنصافها.

جدير ذكره، أن فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بآسفي، سبق أن راسل رئيس المحكمة الابتدائية بآسفي، والوكيل العام بمحكمة الاستئناف، ولإثارة الانتباه إلى وضعية عمال هذه الشركة، والتدخل من أجل إنصافهم، واستحضار وضعهم الاجتماعي المزري.

محمد العوال (آسفي)

جرائم عبر العالم

إيراني يطالب بإعدام زوجته وعشيقها

أجهزا على ابنه الصغير وحاولا تصفية آخر بعد احتجازهما والاعتداء عليهما بالضرب والجرح

طالب رجل من سكان مدينة كرج الإيرانية، هيأة المحكمة، بإنزال عقوبة الإعدام في حق زوجته وعشيقها، عقابا على خيانتهما، وإقدامهما على قتل طفله، ومحاولتهما تصفية آخر. وكان عشيق فرنغتاتش (25 عاما)، ويدعى حسن، اعترف، خلال استجوابه، أنه كان على خلاف مع زوجته، وأنه أرسلها إلى عائلتها في إحدى المحافظات مع طفليه الاثنين، وبعد فترة أقام علاقة غير شرعية مع فرنغتات، التي كانت هي الأخرى أما لطفلين هما علي (7 أعوام) وآرش (5 أعوام)، وتسكن في المبنى نفسه، الذي استأجر فيه حسن شقة لعائلته. وأوضح حسن أن علاقته مع فرنغتاتش بدأت بعد أن غادر زوجها البيت بضعة أشهر للعمل في مشاريع البناء في إحدى المدن الإيرانية، وقال «كنت خططت مع فرنغتاتش للتخلص من ولديها، ومن تم قتل زوجها بعد عودته بالطريقة التي يعتقد الآخرون أنه مات منتحرا، ثم نتزوج». وأضاف، حسب صحيفة «الرأي العام» الكويتية، «في أحد الأيام كنت مختليا مع فرنغتاتش في غرفة في بيتها، وفجأة دخل علينا علي وبدأ يصرخ، فأمسكت به، وأدخلته الحمام، وهناك أشبعته ضربا حتى فقد وعيه، واستيقظ شقيقه آرش على صوت صراخ واستغاثات أخيه، فسحبته هو الآخر إلى الحمام، وضربته ضربا مبرحا وألقيته على أخيه، وأقفلت باب الحمام عليهما لمدة ثلاثة أيام، وحينما عدت مجددا وجدت أن آرش بلا حراك، فظننت أنه فارق الحياة، لذا قمت بنقله إلى زاوية في إحدى الغرف تمهيدا لدفنه في منطقة غير مأهولة، وحينما عدت إلى علي وجدت أنه ما زال على قيد الحياة، وأنه بدأ يستغيث ويتوسل بي بصوت مرتجف لمساعدته، ونظرت حولي فوجدت مقعدا حديديا فحملته وبدأت أضربه في رأسه حتى أخذت الدماء تتدفق منه، ومن تم سكت، فناديته مرات عدة باسمه فلم يرد علي، وأدركت حينها أنه قد لفظ أنفاسه». وقال حسن «في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، لففت عليا في ثوب، ووضعته في صندوق سيارتي، وعدت لجلب جثمان آرش، إلا أنني، حينما كنت مشغولا بلفه، فوجئت برجال الشرطة يضعون القيود في معصمي، إذ كان أحد الجيران شاهدني حينما وضعت علي في صندوق السيارة، فارتاب في الأمر، وبادر إلى الاتصال مباشرة بالشرطة». وأكد أن كل هذه الأعمال كانت تجري تحت مرأى أم الطفلين، وأنها لم تعترض على أي من الخطوات التي أقدم عليها، إلا أن فرنغتاتش نفت أن تكون لها علاقة غير شرعية مع حسن، أو أنها على علم بما حصل لولديها. وكانت المفاجأة حينما اكتشفت الشرطة أن الطفل آرش ما زال على قيد الحياة، فنقلوه إلى المستشفى، وبعد حصول تحسن نسبي في صحته، قال للمحققين «إن أمه كانت تقيم علاقات مع حسن في غياب والده، وأنها كانت تحرق أصابعه وأصابع شقيقه الهالك بالنار، لئلا يخبرا أباهما عن هذه العلاقة، وأن حسن كان يقيد أيديهما وأرجلهما بالحبال، ومن ثم يقوم بإطفاء أعقاب سجائره على جسميهما». وطالب والد الطفلين بإعدام زوجته وعشيقها، مؤكدا أن حال ابنه آرش تدهورت مجددا، وأنه قام بنقله إلى العناية المركزة في مستشفى الضمان الاجتماعي.

من جهة أخرى، تندد المنظمات الحقوقية بعقوبات الإعدام في حق المتهمين بالخيانة الزوجية، أو القتل، أو غيرها من تهم ينص عليها القانون الإيراني، وتطالب بإلغائها على الفور. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن إحدى النساء المدانات الثماني اللاتي يواجهن عقوبة الرجم، أرغمها زوجها، الذي كان يعاملها بقسوة، على العمل بائعة هوى بسبب إدمانه على المخدرات. وصدر في حقها حكم بثماني سنوات سجنا بسبب «التواطؤ» في قتل زوجها، والرجم حتى الموت بسبب الخيانة الزوجية.

ودعت المنظمة الدولية إلى إيقاف العمل بعقوبة إعدام أي مدان ارتكب الخيانة الزوجية.

وأوضحت منظمة العفو أن مناهضي عقوبة الرجم حتى الموت في إيران نجحوا في إنقاذ حياة بعض الضحايا المحتملين، لكنهم يتعرضون لمضايقات من طرف أفراد الشرطة، والاعتقال بتهم الإخلال بالنظام العام والأمن.

وتعتمد السلطات في جمهورية إيران، وسائل عديدة لتنفيذ حكم الإعدام في حق النساء، من أشهرها دفنهن حتى صدورهن، وإلقاء حجارة ضخمة عليهن، أو شنقهن بواسطة رافعات ضخمة، غير أن مسؤولا قضائيا إيرانيا قال إن عقوبة رجم النساء الزانيات ألغيت في إيران. ونقلت الصحف، عن رئيس السلطة القضائية الإيرانية، محمود الهاشمي السهروردي، توجيهه أوامر إلى القضاة بعدم تنفيذ العقوبة، التي يصر المتشددون على إنزالها بمرتكبي الزنا.

ويعارض الإصلاحيون العقوبة من حيث المبدأ، وهم يعرفون جيدا التأثيرات السلبية للعقوبة على سمعة إيران في الخارج. وكانت أخبار رجم النساء في العام الماضي، الأخبار الوحيدة التي نقلتها بعض الصحف الغربية عن إيران.

يذكر أن النائبات في البرلمان الإيراني يقمن بحملة لإلغاء العقوبة من القوانين، إذ يجادلن بأن القرآن لم ينص بوضوح على إنزال عقوبة الرجم، غير أن الناشطات الإيرانيات ضد العقوبة لن يهدأن إلا عندما تزال العقوبة كليا من نصوص القانون. وتشير هؤلاء إلى أن عودة الرجم في العام الماضي، كان جزءا من حملة لقوى اليمين الإيراني المتطرف، وأن هذه الحملة قد تعود مرة أخرى. يذكر أن القضية عادة ما تثار بين محاوري إيران من الديبلوماسيين الغربيين، كان آخرهم ممثلو الاتحاد الأوروبي، الذي يجري حوارا مع طهران حول قضايا حقوق الإنسان كجزء من حوار واسع يهدف إلى تحسين العلاقات مع هذه الجمهورية الإسلامية.

بيد أن هذه الجهود تحققت بثمن باهظ، وما زال المشاركون والمشاركات في الحملات يواجهون المضايقة والتخويف من جانب السلطات. فآسيا أميني وشادي صدر ومحبوبة عباسغوليزاده، وهي إحدى القياديات في حملة «أوقفوا الرجم إلى الأبد»، كن من بين 33 امرأة اعتقلن أثناء مسيرة شاركن فيها، أخيرا، للاحتجاج على محاكمة خمس من الناشطات في مجال حقوق المرأة في طهران.

عن موقع (دنيا الوطن)

للبيع

بقع أرضية مجهزة المساحة ابتداء من 300 متر مربع حي الأزهر البرنوصي الدار البيضاء.
سفلي + 3 طوابق

للاتصال:
061080413
061373128
022755574

T0103